لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة
البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة
ص.ب 23915 ـ الصفاة
الرمز البريدي: 13100 الكويت
أو على بريدنا الإلكتروني:
syrianaffairs@alanba.com.kw

سورية تعفي السيارات الكهربائية من الرسوم البيئية

بروين ابراهيم

قررت الحكومة السورية إعفاء السيارات الكهربائية والسيارات الهجينة من رسم حماية البيئة في خطة منها لتشجيع المواطنين على اقتناء هذه النوعية من السيارات بدلا من تلك التي تعمل على البترول.

يشار إلى أن قدرة المحركات المستعملة في السيارات الكهربائية تتراوح ما بين 9 و30 كيلو وات كما يبلغ مدى عملها دون إعادة شحن بطارياتها نحو 150 كم.

خصصت 350 مليون ليرة للترويج لمنتجاتها عربياً وعالمياً

وزارة السياحة تطمح لاستقبال 12 مليون سائح في 2014

جهاد تركي

مع عرض أكثر من 92 مشروعا سياحيا للاستثمار من قبل مستثمرين عرب وأجانب في ملتقى سوق الاستثمار السياحي الدولي السادس الذي انعقد أخيرا، تخطو السياحة خطوة أكبر في اتجاه تعزيز وجودها كأحد أهم مصادر الدخل القومي في سورية.

وفيما بلغ عدد السياح في سورية العام الماضي ستة ملايين أنفقوا نحو 5,2 مليارات دولار، وتسعى أن يصل عددهم في العام 2014 إلى 12 مليونا تحضر وزارة السياحة جملة من الأنشطة الإقليمية والعالمية لزيادة عدد السياح ولوضع سورية في المكانة السياحية التي تستحقها.

وتتضمن الخطة الترويجية للعام الحالي بعدما زادت ميزانيتها لتصبح 350 مليون ليرة سورية، المشاركة في عدد من المعارض والأسابيع السياحية والقوافل الترويجية في عدد من الدول العربية والأوروبية وإقامة المعارض والمشاركة في المعارض السياحية الدولية وإطلاق حملات ترويج مكثفة في الدول الرئيسية المصدرة للسياح مع السعي للتأكيد على الأسواق التقليدية والتوجه إلى أسواق سياحية جديدة، وكذلك وضع رسالة ترويجية محددة لكل سوق على حدة يتم استهدافها برسالة تختلف عن الأسواق الأخرى فمثلا توجيه رسالة عن السياحة الدينية إلى السوق الإيطالية ورسالة ثقافية إلى السوق الألمانية نظرا لاختلاف اهتمامات السياح في كلا السوقين.

وتستهدف الحملات الترويجية عددا من الأسواق العالمية كأسواق دول الخليج العربية بمشاركة عدد من مكاتب السياحة والسفر وغرفة سياحة دمشق والمنطقة الجنوبية وغرفة سياحة المنطقة الشمالية، وتتضمن إعلانات في أهم محطات التلفزة والصحف والمجلات إضافة إلى الإعلانات الطرقية في السعودية وقطر والبحرين والكويت إلى جانب حملة ترويجية في الأردن وإعلانات على مواقع الانترنت.

وتأتي هذه الحملات قبيل المشاركة في عدد من المعارض العربية التي تنظم هذا الصيف ومنها معرض سوق السفر العربي والذي يقام في إمارة دبي بداية الشهر المقبل والمعرض الدولي للسياحة والسفر الذي سيقام في البحرين منتصف الشهر المقبل، إضافة إلى المشاركة في معرض سوق السياحة الدولية المتوسطية الذي سيقام في تونس ومعرض عالم السفر «تي دبليو إي» في الكويت ومعرض الرياض للسفر الذي سيقام في مدينة الرياض بداية يوليو المقبل.

وأكد مدير الترويج في الوزارة د.أحمد اليوسف لـ «الأنباء» أنها سعت إلى تطوير نشاطها الترويجي عبر زيادة الموازنة المخصصة للترويج وتنويع الأنشطة وفق خطط سنوية استنادا إلى دراسات للأسواق المصدرة ولطبيعة المنتج السياحي السوري وتشجيع القطاع الخاص على مزيد من المشاركة في الترويج.

وكانت حركة القدوم حققت العام الماضي زيادة في عدد السياح وصلت إلى 12٪ مقارنة مع عام 2008، وتشير سجلات إدارة الهجرة والجوازات في وزارة الداخلية والنموذج الرقمي للسياحة السورية المعتمد لدى المكتب المركزي للإحصاء إلى أن الأوروبيين شكلوا 25٪ من هذه الزيادة والخليجيين 16٪ والأتراك 32٪.

كما بلغ الإنفاق السياحي المقدر للسياح بمن فيهم السوريون المغتربون 242 مليار ليرة مقابل 200 مليار ليرة في 2008 بنسبة زيادة 21٪.

واستنادا إلى النتائج التي حققتها الملتقيات السياحية السابقة، يتوقع أن يشهد القطاع السياحي نقلة جديدة، خصوصا مع توقعات منظمة السياحة العالمية بنمو السياحة حول العالم للعام الحالي بين 3 و4٪، علما أن القدوم إلى سورية حقق حتى في ظل الأزمة المالية العالمية نموا بلغ 12٪ وتشير الإحصاءات إلى أن 59٪ من السياح يأتون من الدول العربية فيما تجاوزت قيمة المشاريع السياحية المرخصة 6 مليارات دولار، في حين تبلغ قيمة المشاريع قيد التصديق على عقودها 400 مليون دولار.

وجاء في التقرير السنوي للوزارة حول حركة الاستثمارات السياحية أن العام الماضي حقق نموا، إذ بلغ إجمالي عدد المشاريع السياحية التي تم الترخيص بإشادتها والتي دخلت الخدمة خلاله 320 مشروعا مقابل 161 مشروعا في 2008 بمعدل نمو 98٪ منها 117 مشروعا تم الترخيص بإشادتها في 2009 مقابل 82 مشروعا في 2008 بمعدل نمو 43٪ و203 منشآت سياحية دخلت الخدمة في 2009 منها 37 فندقا و166 مطعما مقابل 79 منشأة في 2008 منها 26 فندقا و53 مطعما بمعدل نمو 157٪، فيما وصل إجمالي عدد المشاريع المرخصة قيد الإنشاء إلى 541 مشروعا.

وبلغت التكلفة الاستثمارية لإجمالي المشاريع السياحية التي تم الترخيص بإشادتها خلال العام الماضي والتي دخلت الخدمة خلاله ما يقارب 75 مليار ليرة مقابل 71,7 مليارا نهاية 2008 بمعدل نمو 4,5٪، فيما بلغت التكلفة الاستثمارية للمشاريع السياحية التي دخلت الخدمة العام الماضي نحو 9 مليارات ليرة مقابل 4,7 مليارات في 2008 بمعدل زيادة 98٪.

وبلغت التكلفة الاستثمارية لإجمالي المشاريع السياحية التي تم ترخيصها أو تصديق عقودها وهي قيد الإنشاء في العام الماضي نحو 66 مليار ليرة بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى قيد التوقيع والتصديق بتكلفة 7 مليارات لترتفع إجمالي تكلفة الاستثمارات المرخصة قيد الإنشاء إلى 295,6 مليارا.

كما عكس التوزع الجغرافي لحجم الاستثمارات السياحية تحسنا ملحوظا في زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار، فقد ارتفعت حصة طرطوس من إجمالي المشاريع السياحية من 8٪ للمشاريع الموضوعة في الخدمة إلى 25٪ للمشاريع قيد الإنشاء وحصة ريف دمشق من إجمالي المشاريع السياحية من 20٪ للمشاريع الموضوعة في الخدمة إلى 27٪ للمشاريع قيد الإنشاء وبقي تمركز النسبة الأكبر من الاستثمارات الموضوعة في الخدمة وقيد الإنشاء في ست محافظات وهي بالإضافة إلى ريف دمشق وطرطوس، دمشق واللاذقية وحلب وحمص، فيما بلغت حصة باقي المحافظات من إجمالي المشاريع السياحية الموضوعة في الخدمة 11٪ وقيد الإنشاء 5٪.

قصر الحير الشرقي.. منارة البادية

يقع قصر الحير الشرقي على بعد 105 كيلومترات جنوب الرصافة عند اقدام جبل البشري، حيث يلتقي مع سلسلة الجبال التدمرية، بناه الخليفة الاموي هشام بن عبدالملك عام 110 هجرية، ويتألف الموقع من قصرين، قصر كبير مربع طول ضلعه 160م تقريبا وآخر صغير مربع غير منتظم طول ضلعه 70م وسطيا، واسوار القصرين مبنية من الحجر المنحوت والآجر ومدعمة بأبراج نصف دائرية، وبجوار هذين القصرين ثمة سور واسع بطول يزيد عن ستة كيلومترات.

(سانا)

العثور على 18 مدفناً أثرياً بدرعا

بروين ابراهيم

عثرت بعثة التنقيب الوطنية في موقع الأشعري بدرعا خلال العام الحالي على 18 مدفنا منها 5 تعود للعهد الروماني و13 من فترة البرونز الوسيط إضافة الى العديد من اللقى المهمة الأخرى.

وقال المهندس حسين مشهداوي رئيس دائرة آثار درعا لـ «الأنباء» إن اللقى الأثرية التي اكتشفت مع المدافن عبارة عن أوان فخارية وأدوات برونزية وقطع زينة متنوعة أهمها العقيق والكريستال إضافة إلى العديد من القطع الفخارية المكسورة التي يمكن ترميمها والأساور البرونزية والعديد من الحراب ورؤوس السهام البرونزية والأسرجة الفخارية والجرار وأباريق والصحون الفخارية لافتا إلى أن عدد الخرز التي تم العثور عليها وصل إلى 800 حبة حتى الآن مشيرا إلى أن العمل في الموقع بدأ منذ شهرين ولايزال مستمرا.

وبين أن الدائرة قامت خلال الشهرين الماضيين بأعمال تنقيب طارئة في بلدتي محجة وجاسم ومدينة الشيخ مسكين وعثرت خلال الشهر الأول من العام الحالي على لوحة فسيفساء تعود للعصر البيزنطي في موقع خربة البعلة شرق تل عشترة الأثري كما عثرت على أساسات لأبنية ومنشآت سكنية وخدمية للرهبان ومعاصر عنب وزيتون وخزانات لحفظ المواد الناتجة عن عمليات العصر في موقع خربة حمحة.

ولفت مشهداوي إلى أن أعمال التنقيب الآثري في موقع الشيخ سعد للموسم الثالث في العام الماضي أظهرت سوية أثرية تعود للعصر اليوناني اكتشف فيها بيت سكني مؤلف من أربع غرف ومستودع للتخزين وقناة للتصريف الصحي مغطاة في بعض أقسامها ببلاطات حجرية إضافة إلى 15 قطعة نقدية صغيرة الحجم لم يتم التعرف عليها لتأكسدها وكسر فخارية تظهر عليها رسومات لآلهة.

حظر استخدام العقارات والأماكن غير المخصصة كمؤسسات تعليمية أو مراكز تدريس

أصدر الرئيس د. بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم 35 للعام 2010 الذي يحظر استخدام العقارات والأماكن غير المرخصة وفق التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي الناظم للمؤسسات التعليمية الخاصة بالتعليم ما قبل الجامعي كمؤسسات تعليمية خاصة أو كمراكز أو مكاتب للتدريس أو لتقديم خدمات تربوية أو تعليمية لمجموعات من الطلبة ذات صلة بالمناهج التربوية الرسمية. ونص هذا المرسوم على حصر عمل المخابر اللغوية المرخصة قبل وبعد نفاذ هذا المرسوم. وفرض المرسوم بحق المخالف المستخدم للأمكنة المشار إليها غرامة مقدارها خمسون ألف ليرة سورية وذلك بقرار من وزير التربية بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية لشؤون التعليم الخاص وتضاعف العقوبة في حال التكرار. وأشار المرسوم الى أن الغرامات المشار إليها سيتم استيفاؤها من المخالف مباشرة من قبل العاملين في وزارة التربية المكلفين وتكون لهم صفة رجال الضابطة العدلية وفي حال عدم التسديد يتم استيفاؤها وتحصيلها وفق قانون جباية الأموال العامة. وأكد المرسوم أن العاملين في الدولة الذين يخالفون أحكامه سيلاحقون أمام المحاكم المسلكية. كما حصر المرسوم عمل المخابر اللغوية المرخصة قبل وبعد نفاذ هذا المرسوم التشريعي باقامة دورات للغات الأجنبية. من جهة أخرى، أجاز المرسوم لوزارة التربية إقامة دورات تعليمية في مدارسها خارج أوقات الدوام الرسمي على ان يصدر وزير التربية قرارا يتضمن مددها ومواعيدها وأسس القبول وأقساط كل دورة ونسب توزيع ريعها على المدرسة والعاملين في هذه الدورات.

شركة إيرانية ـ ڤنزويلية لبناء مصفاة نفط في سورية

أسست إيران وڤنزويلا شركة مشتركة لبناء مصفاة نفط في سورية. وقالت مصادر مطلعة: إن الشركة المشتركة التي تمتلكها شركتا النفط الوطنيتين في البلدين مناصفة، جرى تأسيسها في اسبانيا.

ولم تذكر السبب وراء تأسيس الشركة هناك.

وكان العضو المنتدب لشركة «بتروبارس» التابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية غلام رضا منوشهري، قال في وقت سابق إن «الشركة تتفاوض مع مسؤولين بشأن تأسيس مصفاة في سورية».

وأضاف منوشهري حسب ما ذكرت وكالة رويترز أنه «إذا جرى قبول طلبنا فستكون إيران وڤنزويلا مسؤولتين عن تنفيذ المشروع».

مشروع جر مياه من قناة الصور لإرواء 130 ألف نسمة

وضعت المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في الحسكة عددا من محطات الضخ وتصفية المياه التابعة لمشروع جر مياه الشرب من قناة الصور بدير الزور في الخدمة وذلك بهدف تأمين مياه الشرب لأكثر من 130 ألف نسمة في مناطق الصور ومركدا والشدادي والسبع وأربعين الواقعة جنوب المحافظة. ونقلت سانا عن المهندس محمد عرف الشيخ علي مدير المؤسسة قوله إن المشروع يهدف إلى إرواء سكان القرى والتجمعات السكانية الممتدة من جنوب مدينة الحسكة إلى حدود محافظة دير الزور وبغزارة 875 لترا من المياه في الثانية مضيفا أن العمل مستمر لإكمال محطات الضخ والتصفية وخطوط الضخ الرئيسية والفرعية وبناء الخزانات وتجهيز المحطات وان محطة الشمساني جاهزة تقريبا. وأوضح أن حجم الإنفاق على المشروع وصل إلى حوالي 1,5 مليار ليرة سورية وبنسبة إنفاق بلغت 82٪ من أصل الكلفة الإجمالية للمشروع البالغة 1,8مليار ليرة وذلك منذ بدء العمل في المشروع عام 2007 وحتى نهاية الربع الأول من العام الحالي وانه من المتوقع انتهاء العمل منه نهاية عام 2011.

الثروة الحيوانية في سورية: 18 مليون رأس من الأغنام و1,5 مليون من الماعز

بلغ عدد الأغنام حتى الربع الأول من العام الحالي 18,3 مليون رأس والماعز 1,5 مليون رأس والأبقار 1,1 مليون رأس. وجاء في تقرير لوزارة الزراعة أن إنتاج الحليب بلغ 594 ألف طن من المخطط لكامل العام الحالي البالغ 2376,3 ألف طن وإنتاج اللحم الأحمر 61 ألف طن من أصل المخطط 255,8 ألف طن واللحم الأبيض 37,3 ألف طن من المخطط البالغ 189,3 ألف طن، ومن البيض 990,5 مليون بيضة من المخطط البالغ 3962 مليون بيضة ومن السمك 4,8 آلاف طن من المخطط البالغ 16,8 ألف طن. وجاء في التقرير أن الوزارة استطاعت تنفيذ خطتها من إنتاج البذور الرعوية بنسبة 110٪ أي 248 طن بذور من المخطط البالغ 225 طنا حيث حققت 104٪ من خطتها لنثر البذور الرعوية لغاية الربع الأول من العام الحالي.

كونوا معنا

القيمة المضافة واقتصاد الظل

جميعنا نعمل ونحرص على تطور وازدهار اقتصاد وطننا، وما من أحد يمكنه أن يناوئ أي ضريبة جديدة من شأنها أن توفر موارد كافية ومنتظمة للخزينة العامة، تساعد السلطة التنفيذية على تحسين مستوى معيشة مواطنيها، وتنفيذ برامج تنمية متعثرة، بسبب عدم توافر الموارد الكافية لإنجازها في مواقيتها.

هذا أمر متفق عليه، ويكاد يكون من المسلمات. لكن السؤال الذي يفرض نفسه في كل مرة تطرح فيه وزارة المالية منتجا جديدا: هل خضع مشروع ضريبة القيمة المضافة T.V.A إلى قدر واف من الدراسة والتدقيق؟ وهل سيخضع إلى تجارب جزئية قبل إقراره، كي لا يكون مصيره كقانون «الفوترة» الذي مضى على إصداره شهور دون أن يكون له أي وجود في تداولات السوق حتى الآن.

ما لا يريد أحد الإشارة إليه في هذه الضوضاء الإعلامية التي تدور حاليا حول الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة عام 2010، هو أن الإصلاح المالي والضريبي، عملية بناء هرمية، تحظر على القائمين عليها الانتقال من مرحلة إلى أخرى، دون التأكد من حسن تطبيق المرحلة التي سبقتها، كي يتم التأسيس عليها، لمرحلة أكثر تطورا وتلبية لاحتياجات الإصلاح.

بمعنى أننا لا يمكن لنا القفز في الفراغ نحو ضريبة القيمة المضافة، المغرية جدا بمواردها، والتي ابتدعتها دوائر المال الأوروبية في بداية ثمانينيات القرن الماضي بنسبة 15٪ على كل سلعة يتم تداولها في الأسواق قبل أن تصل إلى المستهلك، أتت نتيجة تطور مذهل في آليات إحكام الشفافية الضريبية، لتحقق بسرعة أهم موارد الدولة، تفوق بكثير الضرائب الأخرى المباشرة على الأرباح، سواء للشركات أو للأفراد. وللاستئناس بالأرقام، فقد شكلت هذه الضريبة في موارد الخزينة الفرنسية لعام 2006 نسبة 44٪. في حين أن الضريبة المباشرة على الأرباح لم تتجاوز نسبة 20٪.

ضريبة القيمة المضافة تستوجب بالضرورة وجود تداولات تجارية سلسة وشفافة، تتسم بآليات صارمة، تبدأ من دخول السلع عبر المنافذ الحدودية وفق بيانات جمركية ومالية واقعية، أو تخرج من المعامل ومواقع الإنتاج المحلية باتجاه الأسواق، وفق فواتير نظامية، يحظر تسديد قيمتها نقدا من خارج الأطر المصرفية المعتمدة.

فهل أنجزت وزارتا الاقتصاد والمالية نظام «الفوترة» وأصبح متداولا في الأسواق بآليات صارمة، تؤكدها حركة الحسابات المصرفية لجميع المتعاملين، بدءا من المنتج والمستورد وتاجر الجملة وانتهاء ببائع المفرق، حتى تنتقل بقفزة كبرى نحو ذروة الهرم الضريبي؟

ولكن عن أي أسواق نتحدث؟ إذا كان «اقتصاد الظل»، الذي لا يعترف أصلا بالفواتير ولا بالمصارف ولا يدفع أي ضريبة من أي نوع كان، ويشكل باعتراف الحكومة نسبة 48٪ من هيكل الاقتصاد السوري، فسيبقى على هامش كل هذه الإجراءات.

كل الدلائل الملموسة تشير إلى أن هذه الضريبة لن تحقق الأهداف التي تنشدها الحكومة، طالما أنها تصدر قوانين وتشريعات، دون آليات لتنفيذ ما سبق منها، بل ستكون عبئا إضافيا على شركات القطاع العام، التي ستلتزم بتطبيقها، فتحرمها ميزة التنافسية مع القطاع الخاص، الذي يمتلك خبرات خارقة في الالتفاف على القوانين، وسيكون الخاسر الأكبر منها في ظل هكذا ظروف، القطاع العام والمستهلك في آن معا.

هدى العبود